

الفصل التاسع

العولمة المعلوماتية بالمكتبات : فرص .. ومخاطر

الفصل التاسع العولمة المعلوماتية بالمكتبات : فرص .. ومخاطر

تطرح الألفية الثالثة في بداياتها تحديات جسيمة تشمل جميع مناحي الحياة الاقتصادية منها والسياسية والتقنية والمعلوماتية... وتتعدى هذه الأخيرة في حد ذاتها سابقتها، لما

يطبع عصر العولمة الذي يقوده أباطرة المعلومات من محاولات لتغيير المعالم الثقافية والفكرية المميزة للمجتمعات الإنسانية.

ذلك أن الحدود غير المرئية التي ترسمها الشبكة المعلوماتية العالمية لا تقتصر على الاقتصاد، بل تتعداه لتشمل الذوق والسلوك والفكر و" لتمس الزمن والمكان، بل حتى الأحداث التي تجري في إطار هذا الزمن أو ذاك المكان"(١) وما يمكن أن يتبع ذلك من تجنيس لثقافات العالم وطمس لخصوصياتها"(٢) .

إننا نواجه عصرًا جديدًا لا يكون الصراع فيه على المصادر الأولية أو طرق التجارة، بل على حقوق الطبع والأفكار وبراءات الاختراع؛ فضلاً عن حقوق السوق وتسويق الإنتاجية.

وقد ارتبطت العولمة في الطور الأول من ظهورها بعالم الاقتصاد والمال بشكل خاص؛ إلا أنه ومع مرور الأيام ، فقد نشطت الأوساط الدولية في طرح قضية العولمة في مجالات أخرى كالثقافة والمعلوماتية والتجارة .

وتمثل شبكة الإنترنت للمعلومات نموذجاً دولياً للعولمة المعلوماتية، إذ لم يعد بمقدور العالم الاستمرار في الورقيات في الوقت الذي يعيش العالم بأكمله ضمن ما يسمى "القرية الكونية المعلوماتية" والتي تمكن المستفيدين من الحصول على البيانات أينما كانوا ومتى ما

شاءوا وعلى النمط الذي يرغبون، مع إتاحة الفرصة للمشاركة في صنع المعلومات والتعليق عليها والتحاور بشأنها .

لذلك تحاول هذه السطور الوقوف على الأبعاد الحقيقية لعولمة المعلومات وذلك بمناقشة الدور المؤثر الذي تمثله شبكة الإنترنت الدولية بشكل خاص في عولمة المعلومات وفي تطور مصادر ومرافق المعلومات، وكذلك آثارها المختلفة على المتعاملين معها مستفيدين وعاملين.. فالعولمة فرص .. ومخاطر . فينبغي أن لا نغفلهما .

مفهوم العولمة :

ارتبطت العولمة في الطور الأول من ظهورها بعالم الاقتصاد والمال بشكل خاص؛ إلا أنه ومع مرور الأيام، فإن الميل يزداد اليوم في الأوساط الدولية إلى طرح قضية العولمة في مجالات أخرى كالثقافة والمعلوماتية والتجارة . ويقصد بمفهوم العولمة الاتجاه نحو دمج العالم في منظومة واحدة وتوحيده عبر إلحاق الدول الضعيفة من حيث النمو الرأسمالي والتكنولوجي بالدول والبلدان المتقدمة الرأسمالية التجارية والصناعية . وكان الهدف من ذلك هو استقطاب دول العالم ودمجها بين شمال صناعي وتقني متقدم وجنوب يعاني من أزمة تنمية مستمرة - من أجل تنظيم وتعميم أنماط تنظيمية معينة تسود العالم بأكمله - إن العولمة وبعيداً عن ترابط الأحداث الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية، فهي تجسد نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع الاقتصادات والبلدان والمجتمعات وتخضعها لحركة واحدة من خلال ثلاث منظومات رئيسة في حياتنا الاجتماعية الدولية الراهنة (٣) :

المنظومة الأولى :

هي المنظومة المالية، فقد أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال وبورصة عالمية واحدة على الرغم من تعدد مراكز نشاطها .

المنظومة الثانية :

هي المنظومة الإعلامية والاتصالية، فمن الممكن اليوم لجميع سكان الأرض الارتباط بالعالم من خلال الصحن الهوائي الذي يبيت قنواته لجمهور عالمي أكثر من الجمهور المحلي .

أما المنظومة الثالثة:

فهي المنظومة المعلوماتية التي تجسدها بشكل واضح شبكة معلومات الإنترنت ، فهي شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد وينفذون إلى ما تنطوي عليه من معلومات وعروض بصرف النظر عن الحدود السياسية والخصوصيات الثقافية .

وتمثل شبكة معلومات الإنترنت نموذجاً دولياً لعولمة المعلومات باعتبارها واحدة من مصادر المعلومات الفعالة التي تؤثر بشكل مباشر في تحريك عجلة البحث العلمي .

والإنترنت وبالرغم مما أثير حولها من محاذير تتراوح بين مفاهيم طمس الهويات الثقافية والاجتماعية والوطنية ومظاهر الغزو الفكري وحتى الاستعمار الفكري ، إلا أنها تظل حتمية تاريخية تفرض على العالم فرضاً نتيجة التطور التقني الذي يشهده العالم ؛ إذ لم يعد بمقدور العالم الاستمرار في الورقيات في الوقت الذي يعيش العالم بأكمله ضمن ما يسمى " القرية الكونية المعلوماتية " التي تمكن المستفيدين من الحصول على البيانات أينما كانوا ومتى شاءوا وعلى النمط الذي يرغبون مع إتاحة الفرصة للمشاركة في صنع المعلومات والتعليق عليها والتحاور بشأنها(٤) .

جذور العولمة :

إن المبدأ الذي يقوم عليه مصطلح العولمة الحديثة، ممارسة قديمة حاولت معظم الحضارات القديمة التطلع إلى تحقيقه .. غير أن البداية الحديثة ونشوء المصطلح كانت بعد دراسات فرانسيس فوكاياما (نهاية التاريخ)^(٥) ، و (نهاية التاريخ والإنسان الأخير)^(٦) والذي يعد أكبر محاولة معاصرة افترضت فيه التحولات المستقبلية التي ستكون عليه لغة القرن الحادي والعشرين وأن النموذج العالمي الجديد سيتم بسمات عديدة أهمها العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية وتقليص مركزية الدولة .

كذلك دراسة صموئيل هانتغون (صدام الحضارات)^(٧) وهي الدراسة التي اكتسبت شهرة نقدية وجدلية في شموليتها، حيث مست الدراسة عصباً حساساً لدى أهل كل حضارة من حضارات الكرة الأرضية .

فقد أدى ذلك كله إلى نشوء أدب مكتوب يبلور مفهوم العولمة وفق معايير حديثة للكثير من الكتاب، حيث نجد أن منطلقاتهم الفكرية والمعرفية الأيديولوجية هي التي تحدد مدى اتفاقهم واختلافهم ؛ إلا أن هناك إجماعاً بين جميع هؤلاء المفكرين بأن العولمة هي الإدارة الحقيقية الأولى والمعاصرة والشاملة^(٨) .

وضع الياباني شينتارو ايشيهار^(٩) Shintaro Ishihara كتاباً بعنوان (اليابان التي تستطيع أن تقول لا) - ثم شارك فيما بعد مع رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد^(١٠) Mahathir Mohammad بتأليف كتاب بعنوان (آسيا التي تستطيع أن تقول لا) حيث تناول المؤلفان في هذا الكتاب الضوابط والقوانين فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي وكيفية الصمود لمواجهة التيارات الخارجية - وكان من نتائج ذلك ضغوط

شديدة على مهاتير وحزبه أدت إلى انشقاق داخل حزبه وأفرزت هذه الانشقاقات إلى استقالات وتهم أخلاقية .

بعد ذلك أخذت فكرة العولمة في التطبيق وظهرت مفاهيم الشركات المتعددة الجنسيات، الجات ، سباق التسلح ، ونظم البنوك، المواصفات والمقاييس العالمية .

واتسعت مفاهيم العولمة لتشمل العولمة المعلوماتية وذلك وفق الدراسة التي قام بها ماك لوهان بعنوان (حرب وسلام في القرية الكونية) ، وخلاصة ما ذهب إليه لوهان أن التطورات^(١١) السريعة والمتلاحقة في وسائل الاتصال ستدفع العالم إلى أن يصبح قرية كونية واحدة ، والواقع أن مصطلح (القرية الكونية) يعود الفضل فيه لماك لوهان حيث أصبح هذا المصطلح من المصطلحات الشائعة الاستعمال عن قوة الاتصال بين أطراف العالم .

وتبع لوهان بعد ذلك كتابات عديدة منها كتاب نوربرت وينر^(١٢) Norbert بعنوان (شبكة الاتصال في ظل العولمة) والذي نبه فيه إلى أن الحواسيب سوف تقوم بدور إستراتيجي في البحث العلمي ، كما أن الحواسيب سوف تخلق مجتمعاً مبدعاً ومكتشفاً .

ويتنبأ ريفكن^(١٣) Rifkin في كتابه (تأثير التكنولوجيا على وظائف المستقبل) بالدور الذي تقوم به العولمة في تصدير البطالة من بلد إلى آخر وكذلك الاستغناء عن العمالة من الشركات الرئيسة وانخفاض في التوظيف والتصنيع .

موقف الأمم من العولمة:

تعد العولمة (المؤمركة) هي النمط السائد على مستوى العالم؛ إلا أن هناك ردود فعل أوربية تجاه العولمة (المؤمركة) من أجل مقاومة

سيادة النمط الأمريكي، حيث أطلقت على نفسها العولمة (المتأوربة)، وفي الوقت نفسه ظهرت عولمة أخرى على الطريقة الآسيوية^(١٤).

وقد واجهت العولمة الأمريكية تيارًا من النقد، وجاء أعنفها من تقرير الحزب الاشتراكي الفرنسي الصادر عام ١٩٩٦م بعنوان (العولمة وأوروبا وفرنسا)^(١٥) حيث تضمن التقرير أعنف نقد للعولمة الأمريكية. لقد حاولت فرنسا جاهدة الحفاظ على نسبة تواجد عالية للغة الفرنسية على شبكة الإنترنت العالمية للحفاظ على خصوصية تواجد عالية للغة الفرنسية ودورها في الحضارة العالمية، وارتباطها بالدول الفرانكفونية في العالم.

وفي مؤتمر دافوس العالمي^(١٦) الذي عقد في سويسرا عام ١٩٩٧، اجتمع زعماء العالم (٤٠ رئيس دولة و ٢٠٠٠ من أصحاب الشركات الكبرى والشخصيات العالمية) لمناقشة دور الإعلام المتزايد في التحكم بالعالم، في إطار تساؤل عام ساد المؤتمر هو (هل يحكم الإعلام العالم؟).

وكان المحور العام للمناقشات السائدة هو حول مناقشة تضخم دور الإعلام، ودور مجتمع شبكة الإنترنت وتأثيراته العالمية.

رئيس مجلس النواب الأمريكي ينوت غنغريتش اعتبر أن ثورة تكنولوجيا المعلومات تؤدي الدور الذي أدته الصحافة المطبوعة خلال مئات السنين، وهي سوف تؤدي إلى تغيير العلاقات القائمة بين الزعماء وشعوبهم^(١٧).

كما أشار كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن أوروبا حاولت لعدة عقود من الزمن التقليل من أثر الثقافة الأمريكية على ثقافتها، بسبب الغزو السينمائي والتلفزيوني لها، والخوف من

"الأمركة" لكنها في النهاية تخلت عن هذا الموقف بعد أن تبين لها أن ثورة المعلومات شيء لا يمكن احتواؤه (١٨).

أما باتريك كوكس من شبكة "أن بي سي" فقد اعترف بوجود مشكلات نتيجة "عولمة" الإعلام وذلك من واقع خبرته في أن القنوات التلفزيونية التي يمثلها تذهب إلى ٢٠ دولة في العالم متعددة الثقافات والعادات والتقاليد وتحدث مشكلات خاصة إذا فهمت خطأ من قبل إحدى الدول (١٩).

ويرى مهاتير محمد أن أحد أخطار العولمة هو السعي إلى توحيد الثقافة العالمية وإلغاء الثقافات الأخرى . لقد واجه مهاتير محمد بشجاعة وكفاءة الحرب الاقتصادية على آسيا أواخر التسعينات التي كلفت ماليزيا ما يزيد على نحو ٢٥٠ مليار دولار . وتتمتع ماليزيا الآن بفائض يقارب (١٥٠) مليار دولار وبمكانة شديدة التقدم في آسيا . لقد احتذى مهاتير محمد المثال الياباني، بدلاً من المثال الأوروبي الأمريكي وعدل برامج التعليم والتدريس لتتخفف المواد الأدبية والتاريخية ؛ من أجل نشر العلوم والتكنولوجيا التي حولت ماليزيا إلى بلد صناعي (٢٠) .

لقد أدت العولمة المعلوماتية إلى ظهور عولمة التحدي ، حيث قامت الشركات الصناعية بالمكافحة للاستمرار على وضعها المتميز ومن أبرز الشركات التي أسهمت بشكل أساس في إبراز العولمة المعلوماتية شركة Apple , I.B.M, A.B.B, Xerox وميكروسوفت وغيرها ، حيث قامت هذه الشركات بإنفاق أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً على البحث والتطوير في العالم أجمع .

"إن من يسيطر على الصورة يسيطر على الأفكار" (٢١).

وهو شعار عرض فوتوغرافي أقيم في بون في ألمانيا عام ١٩٩٩م ، وكان المعرض طريفاً في موضوعه، إذ أنه خصص للصور

التاريخية المحورة والملفتة ، أو المدبلجة ، أو الموظفة ، وكان صاحب الشعار المذكور هو بيل غاث ، الرجل الذي أسس عام ١٩٨٩م في الولايات المتحدة شركة غوربيس للتصوير التي لم تلبث أن ابتلعت وكالة سيغما .. واتسع نشاطها لتشمل العالم ، وذلك قبل أن يبرز المنافس الضخم الآخر ، مارك غيثي ليؤسس بنك غيثي للصورة ويبتلع بدوره كوداك .

إن الصراع بين سيادة الهيمنة الأمريكية ، وتململ أوروبا الاستقلالي قد ترجمه مدير شركة (جاما) في حقيقتين: (٢٢)

١- أنه لم يعد ثمة مجال لاستمرار المؤسسات المحلية والصغيرة في وجه زحف الغول العولمي .

٢- أن هيمنة الشركتين المذكورتين (غوربيس + غيثي) تعني بحسب تعبيره (هيمنة أمريكية جديدة) لأبد من إنشاء ثقل يضمن التوازن الأوربي معها ، ولذلك دعا إلى شركة أو اتحاد شركات أوربي يشكل (قطباً أوربياً لوكالات الإعلام المصور) .

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تراهن للاحتفاظ بهيمنتها الدولية ، لا تقتصر على تحويل شبكات الاتصال العالمية إلى سوق تجارية رئيسة مفروضة على الجميع ، ولكنها تقاتل بقوة وحزم كي تبقى على تفوقها التقني والعلمي ، الذي يسمح لها بالسيطرة على شبكة الإنترنت ، سواء من خلال الحد من طموح الأطراف الأخرى بفرض قيود قانونية على استخدامها ، أو من خلال الاحتفاظ بحصة الأسد من المواد المعلوماتية التي تغذيها ، ومن التجديدات التقنية التي تتحكم بمصيرها (٢٣) .

وإذا كان المفكرون عبر التاريخ الإنساني الطويل ، يدافعون عن الحرية بصفة عامة وعن حرية انتقال المعلومات بين الأوطان بصفة

خاصة ، كضرورة للتطور الحضاري الإنساني ، فإن محاولة إيجاد توازنٍ بين حماية معلومات الأفراد ، والحفاظ على خصوصياتهم وتأمين حقوق المؤلفين والمبدعين ومبادئ الإتاحة المفتوحة في هذا العصر سوف تكون عملية عسيرة ومعقدة للنزاع ، بعد أن ثبت أن الطابع التقني للعملة يهدد هذه الخصوصية والحقوق وذلك في ظل تمركز العالم حول قطب واحد .

السيادة المعلوماتية :

زاد التطور المذهل في صناعة وتكنولوجيا المعلومات ، من خطورة المعلومات بوصفها مورداً إستراتيجياً . فقد تغيرت مفاهيم كثيرة تغيراً درامياً جذرياً ، فأصبح رأس المال العقلي أهم من رأس المال المادي . فمصدر الثروة الجديد لم يعد مادياً فحسب، بل هو معلومات تطبق على العمل لخلق قيمة .. والثروة تكمن الآن في ملاحقة المعلومات إلى حد كبير ، وهي تطبيق المعلومات على وسائل الإنتاج .

هذا وتشير الدراسات الإحصائية إلى " ظاهرة الازدياد المستمر والمتعاظم في الإنفاق على قطاع المعلومات ، حيث قدرت الاستثمارات العالمية في مجال صناعة المعلومات بـ ٥٠٠ بليون دولار ، بزيادة سنوية تقدر بحوالي ٢٠% وهو الشيء الذي يؤكد أهمية الدور الذي تؤديه المعلومات والتكنولوجيا في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي للدول (٢٤) .

إن ثورة المعلومات أخذت في مطاردة العصر الصناعي القديم ليحل محله مجتمع معلومات جديد .. وهذا يعني بكل بساطة أن من يملك تكنولوجيا المعلومات والمعرفة أقوى ممن يملك الأموال .

إن معظم الدراسات تشير إلى أن " الميزة التنافسية " في القرن الحادي والعشرين ستكون من قدرات الإنسان وصنعه ، وسيكون وقودها الأساس : المعلومات والمعرفة (الصناعات النظيفة والخفيفة) . وسيكون معيارها الإنفاق على التطوير والبحث العلمي ، والإنفاق على التعليم والتدريب ، وأهمية الموارد البشرية ومركزها في السياسة العامة للمجتمع .

لقد تحولت الحضارة الحالية من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معلوماتي ، وقد بدأ هذا التحول في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٦ م . إذ احتلت صناعة المعلومات الموقع الأول فيها ، فقد قدر أن قطاع المعلومات فيها ينتج حوالي نصف الدخل الوطني وفرص العمل . كما تظهر اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة أن حوالي ٤٠% من دخلها الوطني ينتج من أنشطة المعلومات وذلك في منتصف السبعينات وأن نسبة كبيرة من جهد القوى العاملة تنفق من أجل إنتاج خدمات (وبضائع) معلوماتية^(٢٥) .

ويشير في هذا الصدد تقرير منظمة اليونسكو حول الاتصال في العالم ، أن قطاع المعلومات وخدماته سجل تطوراً ملحوظاً في معظم البلدان على الرغم من الاختلافات في اليد العاملة "المعلوماتية" إلى إجمالي سكان كل بلد^(٢٦) ، كما تؤكد موليتور Molitor أن نسبة اليد العاملة في قطاع المعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية ستشكل نسبة ٦٦% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠٠٠ م ، بعد أن كانت لا تتعدى ١٩% عام ١٩٢٠ م و ٥٠% في منتصف السبعينات ، عكس القطاعات الأخرى التي تسجل تقلصاً ملحوظاً في نسبة الأيدي العاملة^(٢٧) .

وتوصلت من جهة أخرى دراسة بول Pool حول اليد العاملة في بريطانيا إلى النتائج نفسها ، حيث استحوذ قطاع المعلومات على ما يزيد على ٣٦% عام ١٩٧٥م ، بعد أن كان ١٨% عام ١٩٥١م ، و ٢٧% عام ١٩٦٠م ، و ٣٠% عام ١٩٧٠م ، ومتوقع أن يفوق نسبة ٥٥% مع حلول عام ٢٠٠٠م (٢٨) .

إن التدفق الهائل للمعلومات قد قسم العالم إلى دول منتجة وأخرى مستهلكة . وتعد الدول الصناعية التسع الكبرى منتجة للمعلومات وتتفوق الولايات المتحدة تفوقاً ساحقاً مما يجعلها أكبر مصدر للمعلومات في العالم . ففي عام ١٩٨٨م قفزت اللغة الإنجليزية إلى ٨١% بصفتها لغة نشر وذلك خلال عشر سنوات، حيث كانت نسبتها في عام ١٩٧٨م ٦٢% في كافة فروع المعرفة وميادينها . وفي عام ١٩٩٨م اشترت أوروبا من الولايات المتحدة ما قيمته ٣.٧ مليارات دولار بين مواد ثقافية وإنتاج فكري متنوع ، وفي المقابل اشترت الولايات المتحدة من كل دول أوروبا بما مقداره ٢٨٨ مليون دولار (٢٩) .

إن الدول النامية ككل لا تمتلك سوى ٤% من جملة الحواسيب في العالم أجمع ، بينما تمتلك الدول الصناعية التسع ما يزيد على ٧٠% من مجمل قنوات الاتصال . ويعادل ما تملكه اليابان وحدها كل وسائل الاتصالات الهاتفية في أفريقيا، بالرغم من أن عدد سكان اليابان يعادل ٢٥% من سكان أفريقيا ومساحتها ثمانية أضعاف مساحة اليابان كما أن كل دولة من دول أوروبا بها ما لا يقل عن (١٤٠٠) مكتبة عامة (٣٠) .

إن أمماً كثيرة قد أدركت مسؤوليتها تجاه التحديات التي يفرضها مجتمع المعلومات عليها، سواء على الصعيد الرسمي أو التجاري . فقد

استحدثت المملكة المتحدة عام ١٩٨١م وزارة دولة لشؤون الصناعة وتكنولوجيا المعلومات مهمتها جمع جوانب ثورة المعلومات كلها .
وقد أشار وزير الدولة البريطاني لشؤون الصناعة وتكنولوجيا المعلومات لينيت بيكر Baker إلى ضرورة الأخذ بأخر التطورات في ميدان الحواسيب، مؤكداً أن الصناعي الذي لا يوظف تقنيات الحاسوب الدقيقة لن يجد له مكاناً في ميدان الصناعة خلال الأعوام الخمسة القادمة وحرافياً ذكر عبارة (استخدم الأتمتة وإلا تنتهي) (Automate of Liquidate) (٣١) .

وبالفعل أعلنت الحكومة البريطانية، أن عام ١٩٨٢م هو عام لصناعة المعلومات، وأسست برنامجاً شاملاً أطلقت عليه برنامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة . إذ وظف هذا البرنامج (٣٥٠) مليون باوند إسترليني في مجال البحث والتطوير للجيل الخامس من الحاسوب ، وتم تشكيل لجنة من خبراء في الوزارة المذكورة لتقديم المشورة إلى رئاسة مجلس الوزراء حول أفضل السبل التي تمكن المملكة المتحدة من أن تتبوأ الموقع القيادي في مجال صناعة المعلومات .

أما اليابان، فقد استجابت لتحدي مجتمع المعلومات عن طريق التخطيط السليم والتحليل المتأنى ؛ إذ قامت بتشكيل عدة مجالس ولجان برعاية مؤسسات وهيئات حكومية في وزارات عدة منها وزارة التجارة والصناعة الدولية ووزارة البريد والاتصالات والمركز الياباني للتطوير العمليتي ، وأصدرت هذه المجالس مجموعة (أوراق عمل) تناولت موضوعات عدة منها سياسة الحكومة في مجال المعلومات وتطبيقاتها الصناعية في مجتمع المعلومات ، واستخدامات الحاسوب والبحث الآلي وشبكات المعلومات والاتصال والمكتبات وخدمات المعلومات . ولم تقتصر حدود أوراق العمل هذه على تشخيص الواقع

المعلوماتي في اليابان، وإنما شملت كذلك سبل تطويره ووسائل مواجهة المستقبل .

وأثناء زيارة رئيس وزراء اليابان السابق ناكا سوني للولايات المتحدة عام ١٩٨٤م أكد أنه يجب على الدول المتقدمة تكنولوجياً كاليابان أن تنظر إلى مجتمع المعلومات بوصفها سبيلاً يضمن مواصلة نموها وتطورها الاقتصادي . وتنبأ ناكا سوني بأنه خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة ستكون الصناعات الرئيسة في اليابان تلك التي تتعامل مع المعلومات ، وأكد أن أثر الاقتصاد المعلوماتي - أي المبني على صناعة المعلومات - في المجتمع الياباني سوف يكون مشابهاً لاستخدام الكهرباء أو السيارة لأول مرة (٣٢) .

وأما على مستوى العالم الثالث، فإن ماليزيا تعد صاحبة التجربة الأولى في هذا المجال بالنسبة للدول النامية على مستوى العالم، حيث شرعت في الإعداد لما يطلق عليه (Corridor Multimedia Super) ، وهي لم تقتصر على خلق بنية تحتية للمعلومات، وإنما تعدتها لتشريع قوانين وعمل سياسات وممارسات تمكنها من استثمار واستكشاف المجالات الخاصة بعصر المعلومات (٣٣) .

وأما الهند، فقد حققت قفزات استثنائية لافتة في كل القطاعات الاقتصادية خلال العشرين عاماً الماضية . والآن ينمو الاقتصاد الهندي بنسبة ٧% تقريباً. وواحد من العوامل الأساسية في نموه هو قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي ينمو في الوقت الراهن بنسبة ٣٠% .

كما نما قطاع برامج الحاسوب من قطاع قيمته ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ما قيمته ١٨ مليار دولار في الوقت الراهن. وقد اتخذت حكومة الهند خطوة مهمة نحو الترويج للصناعات المحلية،

وتحقيق الإمكانيات الكاملة لرجال الأعمال الهنود في مجال تقنية المعلومات، وشكلت وزارة منفصلة لتكنولوجيا المعلومات. لقد أظهرت بعض الدراسات أن ٨٠% من كبريات الشركات الأمريكية، فضلت استخدام برامج حاسوب وخدمات هندية .

غير أن أهم الموارد الهندية في اقتصاد المعلومات، هو وجود قوة عمل مدربة وقادرة ورخيصة الثمن. إذ يوجد في الهند ثاني أكبر قطاع علماء يتحدث بالإنجليزية في العالم بعد الولايات المتحدة. ويقدر وجود ٤ ملايين عامل تقني متخصص، وأكثر من ١٨٣٢ مؤسسة تعليمية ومعهد تكنولوجيا تدرب ٦٧٧٨٥ شخصًا في مجال برامج الحاسوب سنوياً. ويتوقع أن تصل صادرات برامج الحاسوب الهندية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، إلى ٢٣ مليار دولار، بالإضافة إلى ٤ مليارات في الداخل.

وتصدر الهند برامج حاسوبية إلى ٩٥ دولة حول العالم. ونصيب أمريكا الشمالية يصل إلى ٦١%. كما يتوقع أن يصل الدخل السنوي لقطاع تقنية المعلومات الهندي في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٧ مليار دولار أمريكي. كما يتوقع اتساع الأسواق في أربعة قطاعات: خدمات تكنولوجيا المعلومات وإنتاج برامج الحاسوب والتمكين من استخدام تقنية المعلومات، والتبادل التجاري عبر الإنترنت، وبالتالي خلق الكثير من الفرص للشركات الهندية^(٣٤).

وأما على مستوى العالم العربي فإن معظم البلدان العربية فوجئ على غرار بقية البلدان النامية بالمعطيات الجديدة على الساحة العالمية . وهذا أدى بالكثير منها إلى الإسراع باعتماد توجهات السوق العالمية دون تركيز سياسات شاملة في مجال الاتصال والمعلومات ودون وجود الأرضية المنهجية والقانونية اللازمة .

وفي الوقت الذي يسير العالم في طريقه إلى التحول من مجتمع ذي اقتصاد صناعي إلى مجتمع ذي اقتصاد معلوماتي ؛ لا تزال الدول النامية ومنها العربية^(٣٥) تسعى للوصول إلى مجتمع ذي اقتصاد صناعي ، اللهم بعض الدول التي قد تساهم في نقل الوطن العربي إلى عصر الاقتصاد المعلوماتي . فمثلاً نجد أن الإنترنت التي دخلت الوطن العربي في العقد الأخير من القرن الماضي يزيد عدد مستخدميها في عام ٢٠٠٢م على مليوني مستخدم. ويتفاوت عدد المستخدمين للإنترنت في البلدان العربية لاعتبارات كثيرة مثل الوضع الاقتصادي وعدد السكان والتسهيلات القانونية .. الخ . حيث بلغ عدد المستخدمين في مطلع هذا العام – في مصر حوالي ٢٧٠٠٠٠٠ مستخدم وتليها السعودية حيث بلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ مستخدم والإمارات ٢٠٠,١١٠,١ مستخدم ، ولبنان ٤٠٠ ألف مستخدم^(٣٦) .

كما أن بعض البلدان العربية خطت خطوات إيجابية أخرى لكي تلحق بركب عصر المعلوماتية ، فنجد أن الإمارات العربية المتحدة ومصر وضعتا خططاً مدروسة لتحقيق هذا الهدف ، ففي دولة الإمارات أنشئت في إمارة دبي منطقة حرة للإنترنت (مدينة دبي للإنترنت) تشكل ملاذاً للشركات الكبيرة والصغيرة لتطوير أعمالها في مجال الإنترنت ، كما أنها تساعد الشركات الجديدة التي تمارس الأعمال الإلكترونية . ويتضمن المشروع جامعة للإنترنت ولأعمال الإلكترونية ، ومركزاً لتطوير البرامج ومدينة للعلوم والتكنولوجيا . ونجد مصر أيضاً تطبق مشروع القرية الذكية على مساحة ٣٠٠ فدان في مدينة ٦ أكتوبر ، وتشتمل على نشاطات لتطوير البرامج والتدريب في مجال المعلوماتية والاتصالات، وستنمي مصر أيضاً الطلب المحلي على تقنية المعلومات والإنترنت بوصلها الوزارات والإدارات

الحكومية بالإنترنت ، وإضافة إلى ذلك تنشئ مصر في عام ٢٠٠٢م طريقة سريعة للاتصالات وتستحدث قوانين جديدة تغطي التطورات في مجال المعلوماتية والاتصالات ، ومن بين التحديات الرئيسة التي تواجه هذه المشروعات استثمار الوقت والجهد والموارد، لإجراء التغييرات والتعاون والتنسيق على نطاق واسع ، ولا سيما في البيئات الحكومية وبين الحكومة والقطاع الخاص، ولتحقيق ذلك يتطلب هذا التحول قيادة ملتزمة بتطبيق التغييرات والتنسيق بين الإدارات والمؤسسات المختلفة ، وإن كانت الإمارات ومصر أعلنتا عن التزامهما بهذا التحول ووضعنا إستراتيجيات لتحقيق ذلك، ولدى كليهما خطط لتأسيس قاعدة ضخمة من العاملين في مجال المعلومات من خلال البرامج والكيانات المتخصصة^(٣٧).

وهكذا يتضح أن صناعة المعلومات تعد الآن وبشكل متزايد قوة مؤثرة في الاقتصاد ككل ، ولا تختلف عن القطاعات الأخرى ، خاصة من حيث الهدف وهو المساهمة في سوق الربح ، حيث تقوم مؤسسات وشركات المعلومات وصناعاتها بتحسين وتطوير وتوسيع أنشطتها المعلوماتية ومنتجاتها لتكون متوافرة ومتواجدة بشكل كبير في ميدان اقتصاد الخدمات الحاسوبية ، وباتساع التحسب ومعالجة المعلومات في القطاعات الاقتصادية ، فقد أدى هذا إلى زيادة عدد شركات المعلومات ذات الربح واعتمادها بشكل كبير على صناعة المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بها . وقد أعلنت رابطة صناعة المعلومات The Information Industry Association (IIA) ، وهي مؤسسة تجارية أنشئت عام ١٩٦٨م ، عن ترويج قطاع اقتصادي جديد وديناميكي سريع النمو والتطور وهو قطاع المعلومات .

مظاهر عولمة المعلومات على الإنترنت :

تعد شبكة الإنترنت اليوم الأداة التقنية الأبرز التي قادت العالم إلى مجتمع عالمي أكثر اتصالاً ببعضه، وأكثر تماساً، مما سيؤدي إلى مستقبل أكثر إشراقاً، حيث ستمكننا من السيطرة على المعرفة والقضاء على العزلة في العالم بفضل توافر المعلومات وغازاتها . هذا إلى جانب الإمكانيات الهائلة التي تمنحها التكنولوجيا المعلوماتية لممارسة حرية التفكير والتعبير بحيث أصبحت فكرة الحرية العالمية حقيقة وواقعاً ملموساً .

وقد أسهمت شبكة الإنترنت على نشوء ثقافة تقوم على التسامح ، كما أسهمت في إشاعة الديمقراطية، وإعادة قيمة الإحساس بالمشاركة في المجتمع وتحقيق التواصل الفكري والإنساني بكل أبعاده وتبادل الخبرات والإحساس بالإنجاز الإنساني العلمي المشترك .

لقد أدت العولمة بالمعلومات إلى وضع مخزون منجزات العقل الإنساني والخبرة البشرية في جوانب الحياة كافة بين يدي الأفراد والمؤسسات والجماعات ، وساهم في تحقيق جماهيرية المعرفة وانتشارها وتيسير الحصول عليها ، وإنهاء العهد الذي كانت فيه حكراً على المختصين ، وثروة لهم وحدهم . كما أنها وفي الوقت نفسه – أتاحت للبلدان المتقدمة إمكانية التحكم فيها تقنياً ومضموناً ، وأن تسجل في الذاكرة المعلوماتية . كما يحلو لها – المعلومات عن البلدان والشعوب والمجتمعات الأخرى ، التي بقيت في الغالب الأعم متلقية حتى غدت تتلقى المعلومات عن حياتها نفسها ومجتمعاتها في ضوء ما خزنته مراكز المعلومات في العالم ؛ لأنها غير قادرة على تأسيس شبكات معلومات خاصة بها ، أو على القيام بالأبحاث والدراسات التي تؤهلها لتقديم معلومات كافية عن نفسها .

إننا نعيش في عصر لم يعد بالمستطاع استمرار جهل أو تجهيل الناس أو هضم حقوقهم بسهولة . إن المنهجية التكنولوجية والمعلوماتية تعمق الاعتراف بالآخر ، والقبول بالمشاركة ، وتخلق أنماطاً من المفاهيم التي تؤسس الديمقراطية وتعززها .

إن القرن الحادي والعشرين يشهد أوسع حوار للحضارات شهده التاريخ الإنساني ، فلأول مرة يتاح لكل ثقافات العالم أن تعرض نفسها على شبكة الإنترنت .

وفي حالة حدوث تطور في برامج الترجمة الآلية للغات ، فإنه سيدفع بحوار الحضارات إلى مسارات ثقافية غير مسبقة . ويرى البعض أن شبكة الإنترنت ستخلق أنواعاً جديدة من الباحثين ذوي العقلية الموسوعية ، بحكم تعدد وتنوع مصادر المعرفة المنشورة على الشبكة ، مما يكسب الباحث نظرة شاملة لدراسة الظواهر المختلفة، مما يعني القضاء على ظاهرة تقنين المعرفة التي أدت إلى تيار التخصص العلمي الدقيق^(٣٨) .

وانتقال المعلومات والأفكار من مكان لآخر ليس بالجديد وإنما سرعة وحجم الانتقال في عصر العولمة هو الجديد ، فما كان يستغرق الحياة كلها لإحداث عملية الانتقال ثم التأثير في الحضارات ، فإنه اليوم يتم في عقد من الزمان .. والأهم من ذلك أن المعلومات والأفكار بحجمها الجديد وسرعتها عندما تعبر الحدود ، عبر الأفكار والأشخاص والوسائط غالباً ما تصطدم مع الواقع المحلي منتجة في النهاية شيئاً جديداً للثنيين أو مزيجاً ثقافياً .

لقد فقدت الجغرافيا أهميتها في أن تكون عاملاً حاسماً في تحديد أطراف وأنماط العلاقة . لقد جعلت قدسية الحدود منتمية لعصر آخر .

فاليوم تتحرك بيانات من كل نوع عبر ، وفوق ، ومن خلال هذه الحدود وكأنها غير موجودة^(٣٩)

إن حصار المعلومات (ومقص الرقيب) أصبح غير ذي جدوى أو غير عملي ، ليس فقط في المجتمعات المفتوحة ، بل في كل مكان ، إذ لم تعد الحدود حواجز أمام المعلومات . لقد أصبحت الحدود غير ذات بال بالرغم من أنها بوصفها حواجز كانت أحد أعمدة المفهوم العتيق للسيادة . ومع أن الحدود تحدد السيادة حتى اليوم ، فإن عصر المعلومات وفي ظل سيادة العولمة يفرض إعادة بحث ما يشكل السيادة^(٤٠) .

بعض سلبيات عولمة المعلومات:

وعلى الرغم من محاسن الثورة المعلوماتية وآثارها الإيجابية مثل سرعة النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة والتعليم الأفضل وفرص العمل الأكثر ، فإنها تحمل بين طياتها سلبيات ومساوئ اجتماعية وأخلاقية واقتصادية ، مثل سلبيات العولمة ، والهيمنة ، وعدم عدالة التوزيع ، وذوبان الخصوصية ، وضعف الأمن ، وسرعة انتشار الجرائم والمخدرات والإرهاب ، والرذيلة ، والأزمات الاقتصادية نتيجة للمضاربات السريعة في البورصات الدولية ، ونشر الثقافة السريعة السطحية القائمة على تمجيد الذات والفردية، أو ثقافة المأكولات السريعة كما يسمونها؛ لأنها ثقافة المتغيرات لا الثوابت وليس فيها قيم روحية أو تربوية، بحيث أنها تعتمد على النزعات الإنسانية نحو التحرر والمصلحة والاستمتاع .. ومن سلبياتها أيضاً ازدياد الفجوة المعلوماتية على المستوى الفردي والدولي، حيث تتركز الثروة في مجموعة صغيرة . فأصبح هناك نحو ٣٦ مليارديراً فقط يمتلكون ثروة تعادل ما يملكه نصف سكان العالم . ويستحوذ خمس

دول العالم على ٨٥% من نتاج العالم الإجمالي وعلى النسبة نفسها تقريباً من التجارة العالمية والمدخرات العالمية^(٤١) .

إن الدول الفقيرة لا تعاني فقط نقصاً في رأس المال وتدنياً في مستوى المعيشة، بل تعاني أيضاً الأمية والنقص في تقنيات المعلومات والمعرفة .

هذا إلى جانب الآثار الأخرى لعولمة المعلومات التي لخصها حسان المالح فيما يلي: (٤٢)

١- الاتصال بالآخر: تتيح تقنيات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت .. الاتصال بالآخر وبسرعة فائقة والتعامل معه وهو ما يسمى " بازدياد أهمية التواصل " بين البشر ولكن في الوقت نفسه يبقى هذا الشكل من الاتصال يطغى على اتصال الفرد المباشر والحميم بالآخر، مما قد يجعله هامشياً وثانوياً . مع ازدياد أهمية قيمة الاتصال بصفتها قيمة إنسانية وما يتبعها من تطور في مهارات اللغة والتفاهم والحوار بين الفرد والآخرين، تبقى نوعية هذا الاتصال خاصة وغير مباشرة، مما يمكن أن يساهم في عزلة الفرد عملياً وانطوائه .. مالم يحدث توازن وتوجيه لهذا النمط من الاتصال في تطوير الاتصال المباشر جنباً إلى جنب مع الاتصال الفضائي .

٢- الفردية والذاتية : تتميز تقنيات الاتصال الحديثة بأنها تنمي الفردية والذاتية .. وفي ذلك اعتداد بالذات وإرضاء للفردية والنرجسية والأنا .. وتعزيز وتضخيم لها. وفي الوقت نفسه تتيح التقنيات نفسها إمكانية التنصت على ما يكتبه الفرد أو يخزنه في جهازه الشخصي (الكمبيوتر) .. وأيضاً إمكانية التدخل في بريده الشخصي وإغراقه بمعلومات قد لا يحتاج إليها؛ إضافة إلى إمكانية حدوث تخريب لجهازه الإلكتروني والأذى الذي يمكن أن يلحق به . كما أن سرقة بطاقات

الائتمان واستخدامها غير الشرعي يمكن أن يؤدي إلى خسائر مادية كبيرة . بحيث يشعر الفرد ظاهرياً أنه مستقل وحر ويتصرف كما يريد مضخماً وَهْمَ الفردية والنجسية ولكنه في الوقت نفسه معرض للتدخل والاجتياح .. ومن المتوقع أن يؤكد ذلك قيم وصفات سلبية مثل القلق والحذر والشك وعدم الأمان .

٣- التنافس والمغامرة والربح : تجعل العولمة بجوانبها الاقتصادية والتقنية الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التنافس وإمكانيات الربح والمغامرة الاقتصادية والاجتماعية والعملية .. ولكن في الجهة الأخرى نجد أن الربح والمصادفة الناجحة والحظ لا يستمتع بها إلا قلة .. ويبقى القانون الاقتصادي هو " التحكم بالأرباح الكبرى من نصيب الشركات الكبرى " ويبقى وَهْمُ الفرصة السانحة يستهوي الفرد ولكن من المتوقع أن يصيبه بالإحباط وخيبة الأمل والكوارث أيضاً بعد التجربة والمعاناة .

٤- الصدمة الثقافية : تمثل تقنية الاتصالات ثورة مهمة في مجال الثقافة والمعلومات، والقيود المفروضة عليها تبقى محدودة، ويمكن لهذا الانفتاح المعرفي والثقافي أن يكون له آثار إيجابية؛ إلا أنه يمثل صدمة ثقافية وتربوية للكثيرين .. مما يعني اهتزاز القيم والأفكار والثوابت التي يحملها الإنسان، ويسبب ذلك قلقاً وتناقضاً لا يسهل فهمه والتعايش معه من قبل الفرد، وربما يجعله سلبياً يتقبل كل شيء ويتصالح مع مختلف الأفكار وأساليب العيش .. وربما يجعله أكثر تعصباً ونكوصاً وتطرفاً وعودة إلى الماضي وبين ذلك خيارات واحتمالات أخرى متنوعة ومنها الشعور بالنقص والضعف ونقد الذات والشعور بالعجز والاكتئاب والفقدان .

ويعبر كثيرون عن قلقهم من كمية المعلومات المتاحة ونوعيتها .. ويشعر الفرد بأنه قد فقد السيطرة ليس على أبنائه وأسرته فحسب، بل حتى على أصدقائه ومعارفه .. وكل على هواه دون رقيب .. ومن الناحية الاجتماعية يمكن أن تتيح ثورة المعلومات والاتصالات هامشاً أكبر للحرية والمعرفة ولا شك في ذلك .. وهذا ما يستدعي تعديلات في بنية الهيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة .

العولمة ومرافق المعلومات :

وحيث إن الصناعة تعد قوام الاقتصاد في المجتمعات المتقدمة ، فإن صناعة المعلومات تقوم بدور في اقتصاد هذه البلدان وهي عامل له تأثيره في التنمية الوطنية بكل قطاعاتها ؛ لذلك تعد المكتبات في رأي شيلر وشيلر H. Schiller و A. Schiller – أحد الأسواق الكبيرة والكثيرة للمعلومات ، ولكنها أهم هذه الأسواق؛ لأنها تفتح الباب واسعاً لمبيعات كثيرة من منتجات وخدمات المعلومات للمواطنين الأمريكيين .. ومن وجهة النظر التجارية ، فإن المكتبات لها دور كبير في جعل المستفيدين ، خاصة وعامة على علم ودراية بمنتجات وخدمات المعلومات الجديدة وبنها بمقابل^(٤٣) .

إن تطور وسائل الاتصال وتقنياته بدرجة كبيرة ومتسارعة، قد أتاح ربط المكتبات بعضها ببعض داخل منظومة محلية ووطنية ودولية . ووفرت شبكة الإنترنت للأفراد والهيئات خدمات معلوماتية كانت تؤديها المكتبات ومراكز المعلومات بصورة جزئية . إن شبكة المعلومات العالمية توفر كمّاً معلوماتياً كبيراً ، لكنها في الوقت نفسه توفر مواقع إباحية كثيرة ، تستهدف المساس بالقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمعات .

لقد تنبّهت اليونسكو ومنذ أمد بعيد (١٩٧٢م) أنه بدون إنشاء وتطوير نظم المعلومات الوطنية (Natis) داخل كل دولة ، فإن التحكم الكوني والإتاحة المعلوماتية لا يمكن تحقيقهما أو متابعتهما بفاعلية . لذلك فقد تم في عام ١٩٧٦م دمج نظامي Natis / Unisist (النظام العالمي للمعلومات العالمية) و (النظام الوطني للمعلومات) في برنامج واحد سمي برنامج المعلومات العام (GIP) بهدف تحقيق نوع من الضبط والعولمة لأغراض إنسانية وتنموية .

لقد دفعت العولمة المعلوماتية وتقنية المعلومات بالمكتبات ومراكز المعلومات إلى مراجعة أهدافها وأدوارها وبرامجها ، متلمسة حاجات المستفيدين في ضوء تلك المعطيات الجديدة .

وقد أخذت المكتبات العالمية بالفعل في إحداث تغييرات هيكلية على نمطية أهدافها ووظائفها واتخذت كل الترتيبات لتوجيه مصروفاتها لاستكمال بنيتها الاتصالية ، بهدف الربط الآلي بين المنظومات ، داخل الوطن وخارجه .

لقد أخذت المكتبات بمفهوم إتاحة أوعية المعرفة بدلاً من الجمع ، حيث لم يعد بمقدور أي مكتبة أن تفاخر بحجمها ومجموعاتها ، بل تفاخر بإمكاناتها الاتصالية فائقة السرعة ، واتفاقيات (بروتوكولات) في التعاون ، ونظم أمن المعلومات وحمايتها .

ويحاول متخذو القرار في مجال السياسات الوطنية للمعلومات توجيه منظوماتها لنوع من المحورية التي تربط سياسة المعلومات عبر ما يدعى بالعولمة من خلال المنظومات المعلوماتية الكبرى التي لا تلقي بالاً إلى الحدود ما بين الدول والمجتمعات بهدف " تغيير " المعالم المميزة لمختلف الثقافات .

فشبكات المعلومات عبر ما تتيحه من حوار الجماعات ، وعقد للمؤتمرات، والإلقاء عن بعد إلخ ، تؤسس لمنظور جديد للتواصل الفكري، فبعد المفهوم القديم الأحادي التوجه الذي تمثله القراءة الفردية داخل المكتبة أو مركز المعلومات ، نجد أننا أمام مفهوم جديد يحول القراءة إلى عملية تواصل؛ نظراً للحوار ذي الاتجاهين الذي تتيحه، ولا تساعدها لتشمل التعلم والتعليم والترفيه واسترجاع المعلومات والتحاور من خلال حلقات النقاش والمؤتمرات عن بعد ، إلخ .

ومن المعروف أن هناك مهام ثلاثاً تقع على عاتق أي منظومة معلوماتية ، وهي جمع النتاج الفكري ومعالجته وإتاحته للمستخدمين ، كل حسب حاجياته . وهذه المهام مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً ، حيث لا يمكن تصور الواحدة منها دون الأخرى أو بمعزل عنها، أو على الأقل لا يمكن تصورها في غياب تنسيق واضح بينها . بل إن تكنولوجيا المعلومات اليوم قد جعلت منها عمليات موحدة بين المهنيين في مختلف البقاع ، وذلك عبر التقنيات المختلفة وعبر الشبكات .

وكما تحررت العمليات الثلاث من النظرة التقليدية ، فإن المستخدم قد تحرر أيضاً من الارتباط التاريخي لفترات زمنية متعددة بمكتباته ومراكز معلوماته الوطنية منها والمحلية بفضل شبكات المعلومات وتكنولوجياتها ؛ فهذه الشبكات تتيح للمستخدم / القارئ أن يختار وعن بعد مركز المعلومات أو المكتبة التي يريد الولوج إليها ، كما يختار توقيت هذا الولوج وآلياته .

في ظل هذا التوجه تكاد المكتبات ومراكز المعلومات التقليدية تتحول إلى مستودعات تحمل في ثناياها إراثاً يظل على أهميته جامداً وبعيداً عن متناول المستخدم زمنياً ومكانياً ، وهو ما يدفعها إلى أحضان الشبكات الأجنبية ، بما يحويه ذلك من انبهار ، ومن تبعية لغوية

وفكرية وثقافية ، ومن إسناد للغات والثقافات الأخرى عبر الاستعمال أولاً ثم الإنتاج ثانياً ... إلخ .

إن المكتبات ومراكز المعلومات العالمية – كما ذكرنا سابقاً - أخذت تنهياً للمتغيرات قبل دخول الألفية الثالثة، وأخذت في مراجعة أدوارها، وتلمس حاجات المستفيدين . نشير بهذا الصدد إلى اتجاه المكتبات العامة في دول السوق الأوروبية المشتركة التي تكون منظومة يقارب عددها الإجمالي أربعين ألف مكتبة عامة، حين عقدت (اتفاقية لوفين) عام ١٩٩٨م التي تنص على إعادة النظر في دور المكتبات العامة الأوروبية، بحيث تم الاتفاق على التكامل فيما بينها بما يحقق للمستفيد في الدول الأوروبية كافة الاستفادة من مصادر الشبكة الأوروبية، مع الأخذ في الحسبان الاحتياطات التي تراعي القيم المحلية الخاصة بكل دولة (٤٤).

لقد أدركت قوى الرأسمال المغزى الاقتصادي للمعلومات ، فاندفعت في موجة غير مسبقة لتركيز الرأسمال بهدف السيطرة على المكونات الثلاثة لصناعة المعلومات، وذلك من حيث المحتوى والمعالجة والتوزيع والإتاحة (٤٥). كما أدركت تلك الدول ضرورة التكتل على شكل مجموعات، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للمنظومات المعلوماتية لمنطقتنا العربية من الناحية الإستراتيجية .

ذلك أن الاندفاع المحموم نحو التكتل الذي أصبح الشغل الشاغل لأباطرة المعلومات تعدى تكريس مركزية الدول المتقدمة حول نفسها من خلال التكتلات الاقتصادية ليشمل الميادين الفكرية والثقافية عبر دمجها دور النشر والمنظومات المعلوماتية في وحدات اقتصادية مختلفة المشارب ومتعددة الأهداف .

فهذه دور النشر والطباعة تندمج مع كبريات شركات إنتاج الأفلام والتسجيل الموسيقي وشركات الاتصال وشبكات الإرسال التلفزيوني .. إلخ؟. وهذا ماركوني يوسع من اختصاصاته؛ رغبة منه في تحسين خدمات المستفيدين وتوسيعها ، وهذه وكالة رويترز للأنباء تستغل قدراتها التمويلية لتضيف إلى نشاطاتها في ميدان الإعلام والنشر الاستثمار الفندقية والنقل السياحي ، إلخ .

ولم يستثن قطاع المعلومات نفسه من هذا التوجه ؛ حيث عملت مكتبات ومراكز المعلومات في دول الشمال منذ منتصف تسعينات القرن الماضي على رقمنة نتاجها الفكري الوطني بشكل مكوناته وأوعيته تحت إشراف المكتبات الوطنية . فهذه مكتبة الكونجرس الأمريكية (Digital National Library Program) . وكذلك المكتبات الكندية والأسبانية ، كلها تتسابق نحو رقمنة أرصدها المعرفية بغرض المحافظة عليها أولاً ، ثم إتاحتها ثانياً على المستويين الوطني والدولي؛ رغبة منها في إكساب لغاتها وكذا ثقافتها ومعارفها مكانة مرموقة على (الويب) عبر مساحات تتنافس كل منها في توسيعها قدر الإمكان .

وبالإضافة إلى برامج الرقمنة الوطنية، ظهر في الحقبة نفسها توجه نحو تكتل مجموعات مختلفة ، سواءً على أساس قطاعي : الطب ، البيئة ، الزراعة ، إلخ . أو على أساس حضاري ؛ حيث إنه بالإضافة إلى المكتبات الوطنية الأوروبية التي تكتلت فيما بينها تحت اسم المؤتمر الأوروبي للمكتبات الوطنية (CENL)، مقدمة للمستفيدين مشغلاً على الشبكة العنكبوتية يحمل اسم (Gabriel) ، ظهر تكتل آخر يحاول رقمنة التراث الفكري للدول الصناعية العظمى المنضوية تحت (G8) الذي يهدف إلى تحقيق ما يسمى بالمكتبة العالمية ، منطلقاً من

برامج الرقمنة المنجزة على المستويات الوطنية للدول المشاركة لتكوين رصيد عالمي للتراث الإنساني وإتاحته .

بالإضافة إلى هذه البرامج، ظهرت مشروعات أخرى في مناطق متفرقة من العالم، بما فيه دول الجنوب؛ حيث تعمل دول أمريكا اللاتينية جاهدة على ربط شبكاتها الوطنية فيما بينها؛ مدعومة من المركز الدولي لتنمية البحوث، بهدف تحسين تدفق المعلومات فيما بين (١٨) شبكة في المنطقة . كما أعلنت الدول الأفريقية أخيراً - مايو ٢٠٠٣م - عن طريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن مشروع " المكتبة الافتراضية الأفريقية"؛ فضلاً عن البرامج أو المشروعات الدولية مثل مشروع " ذاكرة العالم " الذي بدأته منظمة اليونسكو في منتصف تسعينيات القرن العشرين ، يهدف إلى المحافظة على التراث الوثائقي للعالم أجمع وإتاحته عبر الشبكات^(٤٦) .

إن التكتل المعلوماتي لدول الشمال على ما يتيح من معطيات وما يفتحه من آفاق؛ غالباً ما يؤدي إلى نوع من الاحتكار يزيد من الخطر المضروب على حرية المعلومات وعلى حرية تداولها بين دول المركز والمحيط، حيث البقاء للأقوى . فمعيار الربح والخسارة الذي يسير المؤسسات القائمة عليه والاختيارات الشمولية التي تسيطر على المنظومات المعلوماتية تؤدي إلى ازدياد اتساع الهوة بين من يملك المعلومات ومن لا يملكها حتى داخل أكثر الدول تقدماً في العالم .

الصدمة المعلوماتية للمنظومات المعلوماتية العربية:

لا شك أن المنظومات المعلوماتية للدول العربية تعيش ما يسمى بالصدمة المعلوماتية، وذلك على مستويات متعددة : إنتاجية ، فكرية، سياسية ، تنظيمية ، تقنية ، إلخ. فإذا كانت هذه الدول تتوافر بها بنيات معلوماتية ، حيث إن لكل منها مكباتها ومراكزها المعلوماتية... ، وإن

اختلفت من حيث القوة والضعف ، وإذا كانت هذه الدول تستخدم الأقمار الاصطناعية لأغراض متعددة ، بما فيها المعلوماتية ، وتحاول تطوير قنواتها الفضائية وطرقها السياراة الافتراضية ، فإنها على الرغم من ذلك :

ما زالت في مراحل النمو التقليدي الذي يعتمد على بناء المجموعات وفق المتطلبات المحلية. وتعاني المكتبات العربية بأنواعها كافة أشكال العزلة : العزلة المحلية ، والعزلة الوطنية، والعزلة الإقليمية والدولية . هذا إلى جانب عدم قدرتها على التعاون والتنسيق فيما بينها ، ويعزو -عباس- تلك العزلة إلى الكثير من الأسباب التي من أهمها^(٤٧) :

- عدم توافر سياسات وطنية للمعلومات ومراكزها ومنها المكتبات

- ضعف بنية الاتصالات التقنية .

- ضعف بنية الكوادر المعلوماتية الوطنية .

- ضعف الإنفاق على المعلومات ومراكزها .

ويضاف إلى تلك العوامل، عوامل أخرى مثل:

- عدم توافر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الإلكترونية وما يمكن

أن تفتحه من فرص جديدة وآفاق واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الربحية أيضا مثل المكتبات .

- عدم سن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسهل انتشار

الأعمال الإلكترونية؛ إذ لاتزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في الدول النامية غير منسجمة مع متطلبات الأعمال الإلكترونية.

- المعوقات الاجتماعية والنفسية لانتشار الأعمال الإلكترونية، وهي معوقات كثيرة منها: اللغة وعدم الثقة في الوسائل الإلكترونية والخوف من فقدان مراكز القوة والسيطرة في المنظمات ومقاومة التغيير وغيرها.

فمنذ عام ١٩٧٤م دعت اليونسكو عبر برنامج نظم المعلومات الوطنية NATIS الدول النامية كافة إلى وضع خططها الوطنية للمعلومات بهدف تقليل الهوة المعلوماتية بين دول الشمال ودول الجنوب ؛ إلا أن نصيب العالم العربي في تبني مثل تلك الخطط لم يكن ملموساً .

لقد استفادت دول شرق آسيا مبكراً من تلك البرامج ، فأنشأت كوريا الجنوبية هيئة تنمية التقنية المعلوماتية تحت إشراف مباشر من رئيس الدولة ، وحققت نجاحاً باهراً في إقامة صناعة إنتاجية للمعلومات على وسائط ميكرو إلكترونية ، وحققت الصين الوطنية وادي السليكون الآسيوي دعماً لبرامج إنتاج أدوات صناعة المعلومات ، وتبنت سنغافورة برنامج تطوير البرمجيات المعلوماتية ، ثم انتقلت الصناعة المعلوماتية إلى باقي دول جنوب آسيا كالهند وإندونيسيا وماليزيا وغيرها .

إن المكتبات العربية قادرة على المنافسة العالمية إذ إنها تمتلك الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها لتحقيق مزايا تنافسية في مجالات لا تقدمها المكتبات غير العربية، حيث تستطيع أن تؤدي مقتنياتها التاريخية الموروثة من آلاف المخطوطات دوراً في بلورة الخطاب الثقافي العربي؛ فالنصوص التراثية العربية المخطوطة والمختزنة في مئات المكتبات العربية تحتاج إلى جهد كبير للتعبير عن خطابها وتصديره إلى خارج حدودنا عبر مؤسسات المعلومات

العربية، وعبر مفاهيم الإتاحة التي أصبحت من أهم وظائف المكتبات في الألفية الثالثة؛ لذلك فإنه ينبغي أن تبادر المكتبات العربية إلى إعادة النظر في أهدافها، وغاياتها، وفق المفاهيم الجديدة، وأن تعيد تنظيم مقتنياتها، بما يتيح لها بث محتوياتها عن بعد، وأن تأخذ بوسائل التقنية والاتصالات، وأن تتيح فرص استخدامها عبر مواقعها في الشبكة العالمية، وأن توسع من قاعدة المستفيدين، وأن تعيد النظر في خدماتها، وأن تعقد الاتفاقيات فيما بينها ومع الآخرين للتزويد التعاوني، وأن تحول المفاهيم البائدة في الخزن إلى مفاهيم الاستثمار.

إن هذا التحول يحتاج إلى اعتماد إستراتيجية عربية من أجل النجاح في تقديم خدمات ذات ميزة تنافسية متفوقة عبر شبكة الإنترنت ومن أجل النجاح في مواجهة ظاهرة العولمة المتزايدة والتكيف والتأقلم معها وإحداث التأثيرات المعلوماتية والثقافية في البيئة العالمية، بما يكفل تحقيق أهداف صناعة المعلومات العربية بكفاءة وفاعلية.

العرب وتحديات العولمة المعلوماتية :

تعد المعلومات الأساس الذي تعتمده الدول في تقدمها وتطورها، وقد تجلّى ذلك عبر العصور التاريخية ابتداءً من الحضارات القديمة وخاصة في وطننا العربي منذ حضارات وادي الرافدين والنيل إلى الحضارات الإسلامية في عصرها الذهبي .. ولا يغيب عن بالنا بأن الأمة العربية قد شهدت في السنوات العشر الأخيرة نهضة علمية وتكنولوجية في جميع الميادين ومختلف المجالات تبشر بمستقبل زاهر . وكان لاهتمام البلدان العربية بالبحث العلمي والدراسات المتخصصة والعلماء في مختلف المجالات أهمية كبرى في نهضتها العلمية وبالتالي، فإنه يصبح من الضروري أن تعطى المعلومات في جميع الميادين والمجالات أهمية رئيسة وأساسية ، وذلك لأن المعلومات هي

الحجر الأساس في البناء الذي تشيده الأمة العربية بغية الانتقال إلى الهدف المنشود .

وبقراءة متأنية لأوضاعنا العربية المعاصرة وما كتب عنها في السبعينات والثمانينات^(٤٨)، فإننا نجد أن كثيراً من هذه العوامل لا تزال تتحكم في تقدمنا وتعيق مسيرتنا المعلوماتية ، وذلك على الرغم من الجهود الملموسة والذكية في استخدامنا للتقنيات المتطورة واستيعابنا لها في وقتنا الحاضر .

إن العالم العربي مثله مثل كثير من دول العالم الثالث يواجه تحديات جديدة إلى جانب القضايا والمشكلات المتراكمة بالفعل ، فتزيد من فجوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، مما يستدعي إلى صياغة أساليب واتجاهات جديدة تراعي التركيز على تكنولوجيا المعلومات كأساس للتنمية الشاملة . وقد اتضح من تجارب كثير من الدول المتقدمة أن تكنولوجيا المعلومات تمثل الركيزة والمدخل الحقيقي للإنماء الشامل للمجتمعات .

إن تقنية المعلومات في الوطن العربي حتى الآن، لم تستخدم بشكل كاف وصحيح، ولم يتم تقدير دور المعلومات في عملية التنمية، قدرها الصحيح ، بل إن العالم العربي ".... لم يستعد بعد للدخول في زمرة مجتمعات المعلومات ، على الرغم من أن الاهتمام بصناعة المعلومات قد كسب أرضاً لا بأس بها في العديد من البلدان العربية؛ إلا أنها ما تزال في البداية"^(٤٩) كما يذكر نافع إبراهيم: "... إن الاهتمام العربي بصناعة المعلومات قد انحصر في دعامتين هما : صناعة البرامج، والاتصال بشبكة المعلومات: أما الشق المادي وهو صناعة الإلكترونيات الدقيقة وأجهزة الحاسبات الآلية ، فإنه قائم على أحد أمرين : إما الاستيراد الكامل للحاسبات أو القيام بعمليات تجميع

فردية بعد استيراد مكونات الحاسبات بصورة متفرقة من الأسواق المختلفة" (٥٠) . وهذه الصناعة - كما يذكر فتحي عبدالهادي - أنها شديدة البعد عن التصميم والابتكار الذي يمثل جوهر النجاح والتميز فيها (٥١) .

إن البلدان العربية بدون استثناء وإن يكن بدرجات متفاوتة بالطبع ، هي بلدان مستهلكة للتكنولوجيا وليست صانعة لها . " ... ومن المنتظر في الواقع أن تظل التبعية سمة للاقتصاديات العربية حتى تتخطى بصورة نهائية خطر الفاقة وتنجح في تحديث هياكلها الاجتماعية والاقتصادية ... " (٥٢) .

إن مواكبة التطورات التكنولوجية، وإنشاء وتطوير تكنولوجيا محلية ، وكذا تطويع التكنولوجيا المستوردة؛ يتطلب هذا كله تفكيراً إبداعياً ومهارات ابتكارية .

والابتكار مطلوب ومتوقع من كافة المستويات التنظيمية في المنظمات العربية . إن معظم الدول العربية لا تزال تعاني من ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في شبكات الاتصال ونظم التقييس والعمالة المدربة ؛ علاوة على غياب سياسات متبلورة قومياً وقطرياً (٥٣) .

وبينما تتطلع الأمم التي يرتبط نموذجها الاقتصادي بالصناعة للدخول إلى عصر ما بعد الصناعي (عصر المعلومات) ، نجد أن كثيراً من البلدان النامية ومنها العربية "....لم تتمكن بعد من إصدار بليوجرافيتها الوطنية وإن كثيراً من التطبيقات الأساسية في مجال المعلومات ، مثل : الفهرس القومي الموحد، الإعارة بين المكتبات ، المشاركة التعاونية في الموارد، وغيرها من المفاهيم التقليدية لإتاحة المعلومات، لم يتم بعد تطويرها في مجتمعاتهم، مما يعني

أن كثيراً من الدول لم تدخل بعد عصر الإتاحة التقليدية لمعلوماتها الوطنية . كما أن الاتصال بشبكات قواعد المعلومات أجنبية كانت أو إقليمية ، أو حتى محلية، يعد من الأمور التي يصعب تطبيقها عملياً في بلدان تفتقد البنية الأساسية، والمقومات الضرورية للقيام بهذا العمل، حيث تشكل العوامل الداخلية ، مثل : الافتقار إلى الأطر المؤهلة وارتفاع تكلفة إنشاء نظام الاتصالات المتقدمة وانعدام خدمات البنية التحتية. في ظل ظروف اقتصادية متدنية، وغيرها كثير ، كل هذا يعد عوائق حقيقية أمام إدخال نظم ربط شبكة محلي أو إقليمي ، ناهيك عن الدخول في نظم ربط شبكة دولي "(٥٤).

إن تأمين حاجة المجتمع من عنصر معين تعتمد على قدرة المجتمع على إنتاج هذا العنصر . وبالتأكيد لا يمكن إدارة عجلة الإنتاج ، دون البنية الأساسية التي بدونها يصبح من غير الممكن توافر عناصر العملية الإنتاجية .

إن كثيراً من الدول النامية ومنها العربية تشكو من وجود التشريعات غير المناسبة للانفتاح على مستجدات العصر وبناء القدرة الوطنية، فلابد من إيجاد نهج سليم تشارك به مؤسسات القطاع العام والخاص مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، ولابد من إيجاد سياسة علمية وإستراتيجية واضحة المعالم تسيّر جنباً إلى جنب مع الخطط التنموية، ولابد من تطوير جميع العقبات أمام عمليات البحث والتطوير وإيجاد الحوافز والحفاظ على الاستمرارية ، ولابد من ترسيخ الاستقرار للقرار السياسي لتعطي عمليات البحث والتطوير أكلها وثمارها من تنمية الموارد . ولابد من وضع خطة تنفيذية تقوم باستمرار لتنمية المهارات المناسبة في بناء مختلف الهياكل البشرية المساندة، بل والمحركة لفعاليات العلوم

والتكنولوجيا. وعلينا أن نستفيد من تجارب دول الشمال المسيطرة على أدوات العلوم والتكنولوجيا، وكذلك تجارب بعض دول الجنوب في جنوب شرق آسيا التي استطاعت من خلال التكنولوجيا تحويل مجتمعاتها المختلفة إلى مجتمعات صناعية متقدمة في خلال مدة وجيزة مع قلة إمكاناتها ومواردها الطبيعية.

الخاتمة:

لا يمكن إذن أن يواجه العرب هذا التكتل سوى بتكتل من مجموعات حضارية لغوية أو فكرية أخرى، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تقوية البنى التحتية للمنظومات المعلوماتية العربية. وبطريقة تعاونية، وعبر إدخال تغييرات جذرية عليها سواء من حيث التنظيم أو أسلوب الإدارة والتجهيزات. إلخ. ثم إنه من الضروري أن نواجه التدفق المعلوماتي، بتدفق عربي حتى نتمكن من الانتقال من مستهلكين إلى منتجين ومرسلين.

لا بد أن تواجهنا في الطريق إلى ذلك عراقيل^(٥٥). كما أنه لا بد أن يؤثر العجز الذي تعرفه البلدان العربية في التكتل في المستويات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على التكتل في ميدان المعلومات. على أن توافر هذه الدول على الكتلة الديموغرافية الناطقة باللغة العربية التي تتعدى في مجموعها (٣٠٠) مليون نسمة، وعلى إرث من الإنتاج الفكري لا يستهان به عدداً ونوعاً. كل ذلك لا بد أن يدفعنا إلى مواجهة الاحتكار وإلى المنافسة. وطبعاً يتطلب ذلك توفير إمكانات مادية ضخمة، وتوفير كفاءات فكرية متخصصة في مجالات المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها؛ كفاءات قادرة على تجميع التراث الفكري من مصادره المتنوعة والمتباعدة بقصد رقمنته وإتاحته عبر الشبكات، ومعالجة قضايا الملكية الفكرية وانسياب تداول

المعلومات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك إتاحة الحصول على تكنولوجيا المعلومات السريعة الانتشار ، بل وتوطينها ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على مصادر البيانات الخارجية وتكنولوجياتها.

وفيما يتعلق بالإمكانات المادية، تتوفر في كثير من الدول العربية إمكانات مادية هائلة ، وهي في غالبيتها في حاجة إلى الترشيح وإلى تحديد الأولويات . أما الكفاءات المهنية فتطرح إشكالية المجهود الذي تقوم به أقسام المكتبات والمعلومات في جامعاتنا فتوفر لنفسها البرامج المتجددة القادرة على مسايرة النمو النظري والعملية للميدان والتواتر الذي تسير عليه مثيلاتها في الدول المتقدمة . وتظل مشكلة الملكية الفكرية الأكثر تعقيداً بالنسبة لدول المنطقة على الرغم من المجهودات المبذولة فردياً وجماعياً في إطار الجامعة العربية وغيرها في سبيل مواءمة التشريعات والقوانين مع التغيرات الجذرية الحادثة في المجالات المتعددة للمعلومات وتكنولوجياتها .

أما فيما يخص تحقيق الانتشار الواسع للتكنولوجيا وللوسائط المتعددة للمعلومات ، فإن المقصود هو تجاوز مرحلة النقل وبلوغ مستوى التوطين ؛ ذلك أن الدعوة إلى استخدام تكنولوجيا الرقمنة بكونها شرطاً لولوج الشبكات تتجاوز أطروحة النقل التكنولوجي على شاكلة ما حدث في العالم الثالث خلال العقود الأربعة التي أعقبت استقلالها السياسية والذي كرس تخلفه إلى الدعوة إلى الاستفادة مما تتيحه التكنولوجيا من خدمات ، وما تقدمه من منتجات عبر تكوين كتلة ضخمة من المستعملين ، ولكن من الخبراء كذلك .